

البنك الدولي يمنح الاقتصاد اللبناني تقييماً أكثر قتامة

طبقة سياسية تختلف حول معالجة الأزمة وتتوافق على حماية نظام اقتصادي مفلس

منحت مؤسسات مالية دولية لبنان تقييماً أكثر قتامة في ظل الانهيار الاقتصادي وتهاوي قيمة العملة المحلية، حيث أكد البنك الدولي أن أزمة لبنان تصنف ضمن أشد عشر أزمات على مستوى العالم في وقت تتشغل فيه الطبقة السياسية بصراعات نفوذ وخلافات حول أطر الخروج من الأزمة التي قد لا تتلاءم مع مصالح البعض.

بيروت - حذر البنك الدولي الثلاثاء من أزمة لبنان الاقتصادية والمالية تصنف من بين أشد عشر أزمات، وربما من بين الثلاث الأسوأ منذ منتصف القرن التاسع عشر، منتقداً التقاعس الرسمي عن تنفيذ أي سياسة إنقاذية وسط شلل سياسي. ويشهد لبنان منذ صيف 2019 انهياراً اقتصادياً متسارعاً هو الأسوأ في تاريخ البلاد، فأقمه انفجار مرفأ بيروت المروع في الرابع من أغسطس وإجراءات مواجهة فيروس كورونا، فيما يحول الصراع على الحصص والنفوذ بين القوى السياسية دون تشكيل حكومة منذ أشهر.

مؤشرات اقتصادية سلبية

- 6.7 في المئة نسبة انكماش الاقتصاد في 2019
- 20.3 في المئة نسبة انكماش الاقتصاد في 2020
- 9.5 في المئة توقعات انكماش الاقتصاد في 2021

ورجح البنك الدولي في تقريره أن "تُصنّف هذه الأزمة الاقتصادية والمالية ضمن أشد عشر أزمات، وربما إحدى أشد ثلاث أزمات، على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر". وتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في لبنان الذي يعاني من "كساد اقتصادي حاد ومزمّن" بنحو عشرة في المئة في العام 2021.

وحذر من أنه "في مواجهة هذه التحديات الهائلة، يهدد التقاعس المستمر في تنفيذ السياسات الإنقاذية، في غياب سلطة تنفيذية تقوم بوظائفها كاملة، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية أصلاً والسلام الاجتماعي الهش" في وقت "تتلوح في الأفق أي نقطة تحول واضحة". وعلى وقع انهيار الاقتصاد والمالي تخلفت الحكومة في مارس 2020

تصاعد التحذيرات من تخمة الديون في الأردن

عمان - تتصاعد تحذيرات خبراء الاقتصاد ووكالات التصنيف الائتمانية من أن مشكلة الديون وفوائدها في الأردن ستزيد من الأعباء على اقتصاد البلد المنهك أصلاً على الرغم من المحاولات الحكومية لتعديل أوتار الاختلالات المالية قبل أن تخرج عن السيطرة.

ويأتي ذلك رغم إعلان السلطات تحقيق عوائد ضريبية أكبر خلال الثلث الأول من العام الجاري قياساً بالفترة نفسها من العام الماضي، لكنها قد لا تساعد على معالجة الأزمة المالية في بلد يعد من بين أعلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مسالة ارتفاع الضرائب.

وكالة فيتش
Fitch Ratings
ديون الأردن سوف تصل إلى ذروتها في 2021

ومطلع الأسبوع الجاري، ثبتت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية، تصنيفها الائتماني للأردن على المدى الطويل عند بي.بي.سالب مع نظرة مستقبلية "سلبية"، وهو ما يؤكد التحديات التي تواجه المالية العامة للأردن، الذي يعتمد بشكل مفرط على المساعدات الدولية.

ونكرت الوكالة في أحدث تقاريرها أن التوقعات السلبية تعكس خطر زيادة تدهور الدين الحكومي، وسط تعاف غير مؤكد وسياق اجتماعي صعب في أعقاب جائحة كورونا.

ورات أن ارتفاع ديون القطاع العام هو سبب ضعف التصنيف الرئيسي للأردن؛ قائلة "تقدر أن الديون من إجمالي الناتج المحلي، بما في ذلك الضمانات، وصلت إلى نحو 91 في المئة من الناتج

والتوقع وكالة فيتش أن تبلغ ديون البلاد ذروتها في 2021، مع الانخفاض اللاحق بمساعدة العودة إلى النمو والفوائض الأولية.

ويرى خبراء وكالة فيتش أن ظروف التمويل المواتية والدعم الخارجي، قد يخففان من مخاطر القدرة على تحمل الديون خلال وقت لاحق من العام الجاري. وتظهر الإحصائيات الرسمية أن إجمالي المنح الأجنبية وقروض دعم الميزانية الميسرة بلغت حوالي 3.2 مليار دولار، أي ما يعادل قرابة 7.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020.

واتسع عجز الميزانية العامة للأردن ليصل إلى 5.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، من 1.4 في المئة في 2019، مدفوعاً بانتهاء 40 في المئة من



صراع النفوذ يرهن مستقبل الأجيال

وممرضين بحثاً عن فرص أفضل في الخارج.

ونبه المدير الإقليمي لدائرة الشرق في البنك الدولي ساروج كومار جاه من أن لبنان "يواجه استنزافاً خطيراً للموارد"، مرجحاً أن تتوجه اليد العاملة ذات المهارات العالية للبحث عن فرص في الخارج "مما يشكل خسارة اجتماعية واقتصادية دائمة للبلاد".

وأضاف "وحتها حكومة ذات توجه إصلاحية تشجع في مسار موفوق نحو الانتعاش الاقتصادي والمالي وتعمل عن كذب جميع الجهات المعنية بإمكانها أن تعكس اتجاه لبنان نحو المزيد من الغرق في الأزمة وتضع المزيد من التشرد الوطني".

ارتفاع التضخم الذي بلغ متوسطه 84.3 في المئة عام 2020. وارتفعت أسعار كل المواد والسلع من الخبز والأغذية المستوردة بغالبيتها، مروراً بالبنزين وتعريف سيارات الأجرة، وصولاً إلى فاتورة المولد الكهربائي وسط تقنين صارم في التيار.

ويتزامن ذلك مع فقدان عدد كبير من الأدوية، رغم أنها مشمولة بسياسة الدعم. وباتت مشاهد طوابير السيارات أمام محطات الوقود طاغية في البلاد.

وحذر التقرير من أن تدهور الخدمات الأساسية ستكون له "آثار طويلة الأجل" بينها "الهجرة الجماعية". وبالفعل تشهد قطاعات عدة لاسيما القطاع الطبي منذ أشهر هجرة أطباء

محددأ بحوالي 1507 ليرات في مقابل الدولار، لكن السلطات أقرت بالتوازي أسعار صرف أخرى، بينها سعر حدته للسحوبات من المصارف وآخر للصرافين.



ساروج كومار جاه
لبنان يواجه استنزافاً خطيراً للموارد والكفاءات والمهارات

وأورد التقرير أنه "في سياق نظام متعدد لأسعار الصرف، انخفض متوسط سعر الصرف الذي يحتسبه البنك الدولي بنسبة 129 في المئة عام 2020"، مشيراً إلى أن "التأثير على الأسعار أدى إلى

وفي العام 2020 انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 20.3 في المئة، بعد انكماشه بنسبة 6.7 في المئة العام 2019. وانخفضت قيمة إجمالي الناتج المحلي وفق التقرير من نحو 55 مليار دولار عام 2018 إلى ما يقدر بنحو 33 مليار دولار في 2020.

وأضاف التقرير أنه "في ظل حالة غير مسبوقة من عدم اليقين، فمن المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 9.5 في المئة العام 2021".

وعادة ما يرتبط "الانكماش الشديد بالصراعات أو الحروب"، وفق البنك الدولي الذي حذر من "نشوب اضطرابات اجتماعية". وفيما تدهورت قيمة الليرة في السوق السوداء بقي سعر الصرف الرسمي

ليبيا تفقد 36 في المئة من إيراداتها النفطية

خاصة بعد إنهاء الانقسامات السياسية بين الشرق والغرب. وقال رئيس المؤسسة مصطفى صنع الله في البيان إن "المؤسسة تسعى لتشغيل مصنع البولي إيثيلين خلال الأسابيع القادمة، الأمر الذي يضيف قيمة فعلية حقيقية للاقتصاد الوطني". وأوضح أن ذلك يساهم في زيادة الإيرادات من مبيعات البولي إيثيلين، والتي يتم تسعيرها بالأسعار العالمية.



مصطفى صنع الله
سعيد تشغيل عدة وحدات إنتاج ما يضيف قيمة للاقتصاد

وتلقّى الاقتصاد الليبي ضربات شديدة منذ بداية الأزمة وعانى من تراجع صادرات النفط بحوالي 80 في المئة عن مستويات ما قبل الثورة حين كانت تصل إلى 1.6 مليون برميل يوميا في عام 2010. وكان وزير النفط الليبي محمد عون قد اعتبر في مقابلة مع رويترز أن هدف الوصول بإنتاج ليبيا النفطي إلى مستوى 1.5 مليون برميل يوميا بنهاية العام الجاري، يتوقف على سرعة إقرار الميزانية في البرلمان.

وعندما منع الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر صادرات الخام للضغط على حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج في طرابلس، لكنه انتعش لاحقا ليصل إلى نحو 1.3 مليون برميل يوميا بعد توقف تحقيق نوع من الثبات في جني العوائد

طرابلس - أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية الثلاثاء انخفاض إيرادات صادرات النفط بنسبة 36 في المئة خلال أبريل الماضي على أساس شهري، جراء تراجع الإنتاج.

وقالت المؤسسة الملوكة للدولة في بيان نشرته على صفحتها على فيسبوك، إن مبيعات "النفط الخام والغاز والمكثفات والمنتجات النفطية والبتروكيماويات" انخفضت إلى نحو 1.3 مليار دولار خلال شهر أبريل الماضي، مقابل أكثر بقليل من ملياري دولار في مارس.

وبلغت إيرادات النفط الخام 1.24 مليار دولار والغاز والمكثفات حوالي 53.9 مليون دولار، وشملت الإيرادات مبيعات البتروكيماويات بقيمة 10.2 مليون دولار.

ووفق بيانات منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك)، فقد وصل إنتاج ليبيا إلى نحو 1.13 مليون برميل يوميا في أبريل، منخفضاً 67 ألف برميل عن الشهر السابق.

ويُرجع خبراء الطاقة هذا التراجع إلى تعليق وحدة تابعة للمؤسسة الوطنية للنفط للصادرات في مارس الماضي، متعللة بنقص التمويل منذ شهر سبتمبر 2020، لكنها استأنفت الإنتاج لاحقا، قائلة إن "مصرف ليبيا المركزي وافق على صرف الأموال".

وتسعى المؤسسة رغم الظروف الحالية إلى الإسراع في تشغيل بعض وحداتها المتوقفة من أجل عودة ضخ النفط الخام إلى الأسواق، وبالتالي تحقيق نوع من الثبات في جني العوائد

تصاعد التحذيرات من تخمة الديون في الأردن

دولار) مقارنة مع نحو 1.5 مليار دينار (2.1 مليار دولار) خلال الفترة ذاتها من العام الماضي".

وأشار أبوعلي، إلى أن نمو التحصيلات ناجم عن الآثار الإيجابية لبداية التعافي الاقتصادي والإصلاحات الضريبية التي تعمل الدائرة على تنفيذها بما فيها إجراءات الدائرة في مكافحة التهرب الضريبي ومعالجة التجنب الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الالتزام الضريبي الطوعي من قبل المكلفين.

وبلغت مجموع التحصيلات من ضريبة المبيعات في أول أربعة أشهر من هذا العام 1.5 مليار دينار مقارنة مع 1.37 مليار دينار بمقارنة سنوية. أما التحصيلات من ضريبة الدخل في نفس الفترة فقد بلغت 865 مليون دينار مقارنة مع حوالي 727 مليون دينار قبل عام.

الإيرادات غير الضريبية، على خلفية الجائحة.

ونهاية العام الماضي، قال وزير المالية الأردني محمد العسكس، إن "مشروع موازنة 2021 هو الأصعب على المملكة، بسبب الظروف الاستثنائية التي فرضتها تداعيات جائحة كورونا".

ويشكل ارتفاع تحصيلات ضريبة الدخل والمبيعات والمساهمة الوطنية بنهاية أبريل الماضي، بنسبة 25 في المئة عن تحصيلات العام الماضي، خبراً ساراً للحكومة لمواجهة الضغوط المالية المتزايدة، لكنها قد تحتاج أيضا إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى لسد العجز.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى مدير دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حسام أبوعلي قوله خلال تصريحات صحافية الثلاثاء إن "مجموع التحصيلات خلال الثلث الأول من العام الحالي بلغ 1.85 مليار دينار (2.62 مليار

الإيرادات غير الضريبية، على خلفية الجائحة.

وارتفع رصيد الدين العام المستحق على الأردن في الربع الأول من العام الحالي 1.1 في المئة إلى نحو 26.8 مليار دينار (37.7 مليار دولار) مقارنة مع 26.49 مليار دينار في نهاية 2020.

وأظهرت الإحصاءات على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية أن الدين الداخلي للأردن بلغ مع نهاية مارس 13.12 مليار دينار (18.6 مليار دولار)، والدين الخارجي نحو 13.6 مليار دينار (19.2 مليار دولار).

وعُيّرت وزارة المالية منذ بداية العام الحالي منهج حساب الدين العام، الذي تقول إنه يبلغ 85.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء ديونها من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي والبالغة نحو سبعة مليارات دينار.

وتتوقع وكالة فيتش أن تبلغ ديون البلاد ذروتها في 2021، مع الانخفاض اللاحق بمساعدة العودة إلى النمو والفوائض الأولية.

ويرى خبراء وكالة فيتش أن ظروف التمويل المواتية والدعم الخارجي، قد يخففان من مخاطر القدرة على تحمل الديون خلال وقت لاحق من العام الجاري. وتظهر الإحصائيات الرسمية أن إجمالي المنح الأجنبية وقروض دعم الميزانية الميسرة بلغت حوالي 3.2 مليار دولار، أي ما يعادل قرابة 7.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020.

واتسع عجز الميزانية العامة للأردن ليصل إلى 5.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، من 1.4 في المئة في 2019، مدفوعاً بانتهاء 40 في المئة من

ارتباك التوازنات المالية